

في الذكرى السنوية لرحيل العالم الاقتصادي الكبير

ابراهيم كبة - 7

- ابراهيم كبة والامام الشيرازي وكاظم الحائري -

سلام كبة

في 2012/10/26 تمر علينا الذكرى الثامنة لرحيل ابراهيم كبة - من كبار رواد السياسة والاقتصاد في تاريخ عراق القرن العشرين، السياسي والاقتصادي والاكاديمي، وبهذه المناسبة لنلقي الضوء على بعض الشهادات التقديرية! رغم اننا قد لا نتفق مع البعض من مضامينها! ونعلق على البعض الآخر، ونترك الحكم للقراء الكرام!

• كتب احمد البدوي في "قراءة في كتاب □ (تلك الأيام)" شاهد على القرن السياسي للعراق (الإمام الشيرازي والتحولت السياسية) المنشورة على المواقع الانترنيتية: " (وتلك الأيام نداولها بين الناس) بهذه الآية بدأ الإمام الشيرازي (دام ظله) كتابه الموسوم بـ(تلك الأيام) وكأنه يريد أن يأتي من النهاية لشهادته على قرن عراقي، ممتلئ بالتحويلات السياسية وتدايعاتها في استتالة تأكيدية لسنن الله في المجتمع بهذا منحي تداولي، لتقرير أن الدنيا وأيامها وعروشها ونقوشها لا تدوم على حال. وأن الباطل زائل لا محالة ولو بعد حين، أو على قدر مقولة - في وجهه باطل الحرق □ -: إنك تستطيع أن تفعل كل شيء بالحر □ إلا أن تجلس عليها.

يؤرخ الكتاب □ لأكثر من خمسين عاماً مرت على العراق بكل تدايعاتها وآلامها، شاهداً مباشراً في عيانه لها وخوضه فيها، فهو لم يكن منزوياً قابلاً بعيداً عن معترك الحياة وأوجاع الناس. ومسؤوليته الإنسانية والدينية والوطنية تجاه شعبه، فهو وسط المعمة بما أخذت شطراً من حياته الجهادية، حتى أنك لتعجب كيف بلغ هذا الرجل مصاف العلماء الأفاضل وهو يقارع الظالمين مباشرة والتواجد بين الناس مع همومهم، إلا أنه توفيق الله في مباركة ساعات حياته.

من أراد دراسة منحي الإمام الشيرازي (دام ظله) في حركته إزاء دينه ووطنه، وشعبه طوال هذه الحكومات المتهاككة فوق ركامها ووعيه السياسي والأيدولوجي لموقع الإسلام سياسياً في قيادة الناس فحريّ به أن يطلع على صداماته ولقاءاته وما دار فيها من حوارات أثار فيها منطقاً جدياً جدلياً أفحم وأثمر، مع عدم تماهيه مع السلطة، لاسيما في لقاءاته، العديدة مع رجالات الحكومة في عهده. فتجد له لقاءً وحواراً مع عبد الرسول الخالص يومئذ في وزارته، ولقاءه بسعيد القزاز وزير الداخلية، ومع وزير المعارف خليل كنة، والشايخ محمد رضا الشيببي (لبعده الوزاري وليس الديني).

وكذلك لقاءاته مع كل من عبد الهادي الجبلي وزير الأشغال العامة، الدكتور عبد الحميد كاظم وزير المعارف، السيد محمد الصدر رئيس الوزراء، وهؤلاء في العهد الملكي، ثم لقاءه في عهد عبد الكريم قاسم بوزير الاقتصاد الدكتور ابراهيم كبة، ومحمد نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة وهو أعلى سلطة عند عبد الكريم قاسم. لقاءه بعبد الكريم قاسم، لقاءه بمحسن الرفيعي مدير المخابرات آنذاك، لقاءه بعبد المجيد كمونة عضو مجلس القيادة، وعبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء في عهد عبد السلام عارف، وأخيراً لقاءه بأحمد حسن البكر.

غير خاف على الجيل المعاصر، مرور حكومات على العراق وشعبه أفضت به إلى طمس كثير من معالم هويته الإسلامية، ضمن مخططات لبدتها الغرب □ الإمبريالي مع بداية هذا القرن، بكل وسائله الدقيقة والمدروسة وانصهار كثير من الجاهلين والعلماء، في روح تلك المخططات، خوفاً أو طمعاً سلطوياً، أو تخلفاً، أو مرضاً أو حقداً على الإسلام والإنسانية، منذ الحكم المباشر للغرب □، وغير المباشر مع الملكية والانقلابات المتتالية وما زال الأمر. لذلك كان على العلماء انطلاقاً من مقولة سيدهم الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام): (على العلماء أن لا يقاروا على كفة ظالم ولا سغب مظلوم)، ومن هذا المنطلق المسؤول نجد خطوات كثيرة للإمام الشيرازي (دام ظله) مع هؤلاء على طول المسيرة - وهذه سيرة آل الشيرازي في التاريخ من محمد حسن

الشيرازي مع ثورة التنباك ومجد تقي الشيرازي مع ثورة العشرين - فهناك حوارات واعتراضات ساخنة، حملتها هذه المذكرات.. في شهادتها التاريخية لتلك الحقبة، إذ يوضح أكثرها البعد السياسي عند السيد الإمام إضافة إلى البعد التعبوي، وروح المسؤولية، وإضافة إلى أفقه الاحتجاجي مع هؤلاء في منطقه المتميز، وذلك بوعيه وفهمه في آفاق السياسة العالمية، وقوانينها، ودساتيرها ومناهج ثوراتها ومدارسها.

كما تدل على تمحيص الواقع. ومن تلك حواراته - مثلاً - مع سعيد القزاز وزير الداخلية في الحكومة الملكية، وهي تحمل في طياتها تأسيسات لمرافق الدولة وتحليلات لوازنها في البعد السياسي والاقتصادي والأخلاقي الديني وجغرافية الاجتماع المتعلقة بالشرق كل هذا ضمن منطق صارم. فحينما التقى به (القزاز) بمعينة أحد الأصدقاء، للاعتراض على الفوضى وانعدام الأمن والاستقرار بمدينة كربلاء، وبعد الترحيب قال الإمام: الفساد والإخلال بالأمن والسراقات وهتك الأعراض تكثر هذه الأيام في كربلاء المقدسة وفي باقي المدن.

فاجابه القزاز بأننا لا نملك الاستعداد الكافي لمواجهة مثل هذه الأعمال، فإلنا حينما ينحرفون يصبح من العسير مواجهة أعمالهم وانحرافاتهم. فالدولة بمقدورها مواجهة ما هو ظاهر.. وغير ذلك ليس ممكناً، كما أنه ليس بمقدور الحكومة تغيير الناس (انتهى توجيه الوزير). حينها قال الإمام (دام ظله) مركزاً على قضية التغيير.

قال: الإشكال في هذه المسألة، لماذا تغيرت حالة الناس؟ لماذا فسدت تربية المجتمع؟ لماذا انعدمت الأخلاق؟

لماذا تقفون مكتوفي الأيدي حتى يحدث ما هو خلاف القانون؟

- وهنا تجد الإمام يعرض لهم بمنحى فلسفي للحالة الراهنة آنذاك ولا يبقى معهم على ما هو الواقع .. يستمر: لماذا لا تعملون على توفير الأجواء المناسبة للتربية الصالحة؟

ثم عرض له حالة الناس في أخلاقهم واجتماعياتهم في مدن العراق في خلوها من هذه الأزمات الاجتماعية الأخلاقية الأمنية.

ثم بدأ بوجه حلول الانتشال للمجتمع من هكذا انحراف: إن التربية الصالحة كفيلة بتغيير الناس نحو الأحسن، فالتربية قوامها ركنان أساسيان: هما العلماء والحكومة، فالعلماء يقومون بوظائفهم - سواء أكانوا خطباء أم فقهاء أم أئمة مساجد - من نصح للناس وإرشادهم إلى ما في الخير والسعادة ويوجهون المجتمع للتوجيه الصحيح، أما الأعمال الأخرى فهي من مهام الدولة والحكومة.

ويدخل إلى عمق الانحراف وأسبابه وعوامل نشوئه: إن من أهم أسباب السرقة والفساد: الفقر والفاقة، فلا بد من مكافحة هذه الظاهرة بأي شكل من الأشكال. فمناً الفقر على الأغلب هو القوانين الفاسدة التي لا تستطيع أن توفر العدالة في المجتمع، ولا تستطيع أن تقف قبل الجشع والاحتكار ولا توفر الحريات للناس في ميادين التجارة وغيرها. (انتهى كلام الإمام).

ويبين هذا الطرح أمام الوزير ... الصلابة، والجرأة، والالتزام في عرض الإسلام كمنهج كامل للحياة، كذلك تدل على البعد التحليلي للمجتمع في قنواته داخل الدولة.

نجد كذلك لقاءً مهماً يحمل تلك الخصائص، وذلك مع خليل كنه وزير المعارف أيام الحكم الملكي.

فقد ابتدأ حديثه معه بالحديث الشريف لرسول الله (صلى الله عليه وآله): (صنفان من أمتي إذا صلحا صلحت أمتي وإذا فسدوا فسدت أمتي، الفقهاء والأمراء). وأنتم مصداق الأمراء.

فابتسم الوزير قائلاً: الأمراء الذين أنا جزء منهم ليسوا صالحين، ثم أنه ردّ ثلاث مرات: الله يهدي الأمراء. ثم قال: ما هي مطالبكم.

فجاءت أطروحات الإمام (دام ظله) - وهو على صغر سنه وقتها - موضوعنا هو المدارس، فإن مناهجها خالية من الإسلام، فليس فيها ما يمتُّ إلى الدين الحنيف بصلة.

قال كنه: وهل أنتم مطلعون على مناهج التدريس؟

- وهنا تأتي خبرة السيد الإمام واطلاعه على الأحداث صغيرها وكبيرها، بما يدل على خوضه زمانه بكل ما يمس حركة المجتمع وهويته الدينية.

قال الإمام: نعم، إنني طالعت تلك المناهج، صحيح أن فيها الصلاة والصيام وغزوة خيبر وما أشبه ذلك، لكن ليس الإسلام في هذه الأمور فقط.

الوزير: إذن ماذا تريدون غير هذا؟

قلت - وفي قوله توجيه البعد السياسي للإسلام: ليس في هذه ذكر للجانب السياسي من الإسلام، هل أن النظام السياسي الإسلامي نظام جمهوري أم ملكي؟

هل في الإسلام انتخابات؟

هل في الإسلام مؤسسات دستورية؟

هل أن الإسلام يشرع الأحزاب؟

وأخذ الإمام (دام ظله) يطرح عليه توجيهات في هذا القبيل.

ثم قال: هذا أولاً.. وثانياً: ليس في هذه المناهج ذكر للجانب الاقتصادي في الإسلام، ما هي مميزاته، هل هو نظام اشتراكي أم رأسمالي أم شيء آخر؟

ثالثاً: ليس في هذه المناهج شيء من النظام الاجتماعي الإسلامي على أهميته.

رابعاً: ليس في هذه المناهج شيء عن فلسفة الحياة في نظر الإسلام؟

فضحك الوزير قائلاً: والله إني لا أعلم هذه الأشياء فكيف بالمدرسين والطلاب.

قال الإمام (دام ظله): المشكلة تكمن هنا، فأنتم الذين تمثلون أعلى سلطة تربوية في البلاد لا تعرفون عن هذه الأمور، لأنكم لم تدرسوها في المدارس، وتسببون بذلك تأخر البلاد ووقوعها في أحضان الغرب والشرق، وتسببون تكبير الثقافة والمثقفين.

فإذا كنتم لا تعرفونها، فكيف حال التلاميذ الصغار الذين يدخلون المدارس ويدرسون دروساً يضعها أناس لا يعرفون شيئاً عن الإسلام.

ثم يعرض الإمام (دام ظله) تداعيات جعل المدارس الثانوية للبنات قريبة من مدارس البنين، فيلتقي الجنسان في الطرقات والأزقة، وتبدأ المشاكل الاجتماعية التي لها آثار وخيمة على الأسر وعلى مصير ومستقبل الفتيات (انتهى توجيه الإمام).

وعلى هذه الشاكلة نجد توظيف الإمام (دام ظله) لتحليلات وارتكازات يضعها أمام هذه الحكومات، في كل الأبعاد التي تكتنفها الحياة ولكنهم ملوك.. على أي نحو كان عرشهم - فهو باحث اجتماعي يضع علل الاجتماع واختزالاته وحلوله، وهو سياسي يستعرض الخطوط العريضة للدبلوماسية الاستعمارية، ونظام المدينة الفاضلة.

ثم يذكر الإمام (دام ظله) المشهد الثقافي ووجهه في تلك الحقبة لاسيما في كربلاء المقدسة. فيذكر أن هناك خمس عشرة مجلة تصدر عن مدارس وجمعيات منها:

مجلة (الأخلاق والآداب) التي كانت تصدر عن مدرسة السليمية التي شيدت عام 1250 هـ. ومجلة (القرآن يهدي) ومجلة (صوت العترة) من مدرسة ابن فهد الحلي، ومجلة (مبادئ الإسلام) باللغة الإنجليزية (ومنابع الثقافة الإسلامية) عن مدرسة بادكوبية ومجلة (أعلام الشيعة) من مدرسة الكتاب والعترة. ومجلة (نداء الإسلام) من مدرسة الحافظ الثانية و(صوت المبلغين) ومجلات أخرى. إضافة إلى قرابة ثلاثين مدرسة خاصة بطلبة العلوم الدينية.

وكان أيضاً هنالك حوار ساخن له مع وزير المعارف في العهد الملكي الدكتور عبد الحميد كاظم في موضوع إعادة النظر في المناهج الدراسية تطرق فيه إلى آفاق منهجية بما يعرض في إسلام داخل هذه المناهج في وجه من وجوهه يفضي إلى أن يكون التاريخ مقتطعا بعيداً عن هويته التامة، وعرض قذوات غير واقعية. إذن فهو تزوير للتاريخ وتقول على الواقع المنصرم، الواقع الذي صنع الحضارة الإسلامية الحقبة.

ثم عرض عليه ركانز إسلامية من (القرآن، والسنة، والعقل) في الاقتصاد الإسلامي، ثم عرج على مفاهيم ملحة للواقع من قبيل الحرية والعدالة الاجتماعية. ونظام الحكم والتطبيقات، إلا أن الدكتور عبد الحميد مع استملاحه الحديث واعترافه بذلك اعتبر هذه الأفق المطروحة من قبل الإمام (دام ظله) في قوانين الإسلام.. آفاق مثالية غير قابلة للتطبيق.

وللإمام (دام ظله) نقاشات ساخنة أكثر مع السيد الصدر أيام وزارته في موضوع منطق الدولة، أخذاً فضاءات توجيهية مهمة، كذلك كان هذا الوطر مع وزير الاقتصاد في حكومة عبد الكريم قاسم، واللطف أن قد تم في مقبرة والده في الحرم الحسيني، وهو مكان تدريس الإمام ولقاءاته وهذا قد يومي لنا أن اختيار الإمام الشيرازي المقبرة للتدريس وللقاء ليكون دائماً يعيش يقين الحقيقة والفلسفة الأعظم: أنك أيها الإنسان زائل لا محالة وهذا هو مكاتك، فكين في دنياك من أجل تلك النهاية وشكلها، من هنا يكون كتاب تلك الأيام - لندرة تدشين الشهادات السياسية لعلماء الدين - ذو أهمية في معرفة الألوان السياسية والاجتماعية لتلك الحقبة... انتهى.

الطابع البراغماتي الميكافيلي التهريجي الدعائي هو السائد في هذه المقالة التي تحاول عبثاً ان تخلط الحابل بالنابل السياسي والاقتصادي! وهو ما يميز كل كتابات الاسلام السياسي الذي يخلق لنا من العدم ثقافة اسلامية، وتربية اسلامية، واقتصاد اسلامي في عصر الاقمار الصناعية والليزر والالكترونيات الدقيقة والهندسة الجينية!

في الواقع، وفي عام 1961، وعلى هامش زيارة له الى مدينة كربلاء لتفقد بعض المشاريع الاقتصادية، التقى الدكتور ابراهيم كبة وزير الاقتصاد في حكومة الزعيم الخالد عبد الكريم قاسم المرجع الديني المعروف محمد الحسيني الشيرازي، ودار بينهما حديث مقتضب حول الاقتصاد الاسلامي، قام الشيرازي بذكر فحوى اللقاء وما دار فيه في الفصل الثاني عن العهد الجمهوري الاول من كتابه الموسوم "تلك الايام / صفحات من تاريخ العراق السياسي/ مؤسسة الوعي الاسلامي / بيروت / 2000". وابراهيم كبة غني عن التعريف، علم بارز من اعلام الفكر في العراق والوطن العربي، ومناضل صلب من اجل الحرية والتقدم والاشتراكية، وشخصية اكاديمية

ديمقراطية عرفته جامعتا بغداد والمستنصرية بحضوره المؤثر منذ اواسط خمسينات القرن المنصرم، وتخرج من مدرسته المنات من حملة افكار الاشتراكية العلمية، كما امتك مراسلاته الاكاديمية النقدية مع اساتذة الادب الاقتصادي الاكاديمي العالمي! تولى في آن واحد حقيقتي وزارة التجارة (الاقتصاد لاحقاً) ووزارة الاصلاح الزراعي، ووزارة النفط وكالة في اول حكومة بعد ثورة 14 تموز 1958، وله عشرات المؤلفات الى جانب البحوث والدراسات في المجالات والصحف العراقية والعالمية. وحول الاستاذ ابراهيم كبة محاكمته بعد انقلاب رمضان الاسود الى محاكمة للبعث والقومية والرجعية وبرامجها الاقتصادية الانتقانية النفعية، ودافع عن نفسه بنفسه في مرافعة كانت دراسة انكلوبيدية عن الاقتصاد العراقي في فترة ما بعد ثورة 14 تموز نشرها فيما بعد في كتابه "هذا هو طريق 14 تموز" عام 1967.

حارب البعث الفاشي ابراهيم كبة وأحاله على التقاعد عام 1977 وبذل الجهد لتقريمه، الا انه ظل وفياً لمبادئه في الفكر المادي الاصيل والاشتراكي العلمي والماركسي والديمقراطي، وبقي في شيخوخته محاصراً وحبس الضغوطات الدكتاتورية وفي شبه اقامة جبرية، حتى رحيله في 26/ 10/ 2004! وكانت آخر اصداراته "الراسمالية نظاماً - 1973 لمؤلفه اوليفر كوكس" و"مشاكل الجدل في الراسمال لماركس - 1979 لمؤلفه روزنتال"... كما كتب مقالة في مجلة الاقتصاد عام 1973 معنونة "ضوء جديد على مشكلة العلاقة بين الدين ونشوء الراسمالية"، وفيها جميعاً اكد على دور العوامل المادية والفكرية التي ساعدت في تطور النظام الراسمالي، واهمية الربط الوثيق بين الاقتصاد الراسمالي ومختلف عناصر التربة الاجتماعية "الرحم الاجتماعي" التي ولد وترعرع فيها النظام... وعلى دور الدين والمذاهب الدينية الاصلاحية في تطور النظام الراسمالي مع النقد اللاذع للتفسيرات الدينية المتعددة لنشأة الراسمالية. وَاكَّدَ ايضاً على ان الجدل المادي باعتباره علم القوانين الاكثر عمومية لتطور الطبيعة والمجتمع هو في نفس الوقت منطق اي نظرية لمعرفة قوانين الفكر، في الوقت الذي نجح فيه كارل ماركس في الراسمال بتطبيق الجدل على المعرفة وحل اعقد معضلات نظرية المعرفة التي بقيت حجر عثرة امام جميع المفكرين السابقين، من قبيل العلاقة بين الجوهر والظاهرة، بين التاريخي والمنطقي، بين التحليل والتركيب، بين الاستقراء والاستنتاج، بين المجرد والمحدد ... الخ.

من جهته، تولى محمد الحسيني الشيرازي "خاله الامام محمد تقي الشيرازي قائد ثورة العشرين في العراق" المرجعية في مدينة كربلاء عام 1961، غير انه اضطر لمغادرة العراق عقب تعرض اتباعه لحملات الملاحقة والقتل على ايدي سلطات حزب البعث وتهديده بالقتل، وحكمت عليه الدكتاتورية البائدة بالاعدام غيابياً في وقت لاحق "نشرت جريدة الثورة البغدادية نص الحكم" وعطلت جميع مؤسساته، وصودر بيته ومنزله. ومن العراق انتقل الشيرازي الى الكويت حيث اسس الحوزة الشيرازية، وتوجه الشيرازي بعد الثورة الايرانية الى مدينة قم حيث توجد اهم حوزة دينية للشيعا في ايران، وسرعان ما تحولت حوزته الى ملتقى لكبار المدرسين واساتذة الحوزة ممن تتلمذوا على يديه علوم الفقه والفلسفة والعلوم الدينية فضلاً عن الاقتصاد والسياسة.

ورغم مواقف الشيرازي المعارضة لسياسات النظام الثوري في ايران واحتججه المستمر ضد حملة الاعدامات والاعتقالات، ورفضه لمحاكم الثورة ومحكمة رجال الدين، غير ان النظام لم يجرو على الاساءة اليه او لاتباعه في عهد الخميني، وبدأت معاناته بعد رحيل الخميني، حينما اعلن عدم شرعية ولاية الفقيه المطلقة، ودعا الى تشكيل شورى الفقهاء. ولم يستطع الشيرازي مغادرة بيته اكثر من 15 عاماً، عاش اكثرها تحت الاقامة الجبرية منقطعاً عن اتباعه ومقلديه، كما تعرض لاتباعه وابناؤه واقاربه لمضايقات شديدة اواسط التسعينات حيث تم اعتقال العشرات منهم، وكان نجله مرتضى الشيرازي قد تعرض في السجن لتعذيب شديد حيث تم احراقه بصب النفط عليه بأمر وزير الاستخبارات الاسبق علي فلاحيان، ولا يزال يحمل مرتضى الشيرازي، الذي يقيم في الكويت، آثار التعذيب على جسده. وعُرف محمد الحسيني الشيرازي بألقاب عديدة منها الامام الشيرازي والمجدد الشيرازي الثاني، وآية الله الشيرازي، وكذلك عُرف بلقب سلطان المؤلفين، حيث ان مؤلفاته تجاوزت الالف. وقد بدأ بتأليف موسوعة الفقه، وهو في الخامسة والعشرين، ووصل تصنيفها الى حوالي 165 مجلد. توفي الشيرازي في قم عن 75 عاماً في 17 كانون الاول 2001.

حرصنا ان ننقل للقراء في دراستنا الموسومة "ثورة 14 تموز المجيدة والاقتصاد الاسلامي" المنشورة في الحوار المتمدن، نص الحوار الذي جرى بين الدكتور ابراهيم كبة والسيد محمد الحسيني الشيرازي عام 1961، مثلما مدون في كتاب الشيرازي "تلك الايام / صفحات من تاريخ العراق السياسي"، واترك للقراء والباحثين التقييم. كان حوار بين شخصيتين، علمانية ودينية... عسى ان يستفيد منها رجل الدين السيد كاظم الحسيني الحائري الفقيه السابق ل"حزب الدعوة الاسلامية" والذي اُفتي مؤخراً "بحرم التصويت في اي مرفق من مرافق الحكم العراقي الى جانب انسان علماني!" ويعد الحائري الذي يتخذ منذ 1974 من مدينه قم في ايران مقراً له من بين المراجع الشيعة البارزين! وقتل ولده جواد دفاعاً عن ايران الاسلامية في حربها مع العراق! ويبدو ان الحائري يبعث برسالة الى الشعب العراقي ليؤكد فيها ما ذهب اليه الباحثون من ان النظام الايراني ومنظمة القاعدة الارهابية في وفاق وتنسيق دائمين، بعد ان عين نفسه وكيل الله وولى امر العراق! وهو العالم قبل غيره ان الدين والحقد والبغضاء والكرهية لا تلتقى مطلقاً!

وموقف الحائري تجاه العلمانية ليس جديدا في التاريخ السياسي الحديث، وسبقه البابا الذي عبر عن تخوفه من العلمنة في اوربا وبولونيا" انظر: مجلة ناشينال كاثوليك ريبورتر/عدد 13 نيسان 1990/الولايات المتحدة". ومن قبله حكمت روما والكنيسة الكاثوليكية على حقوق الانسان لأنها غير مسيحية الى ان حدث التحول مع يوحنا الثالث والعشرين والمجمع الفاتيكاني الثاني في النصف الثاني من القرن العشرين، والفاتيكان آخر مملكة اوربية مطلقة لم توافق على اعلان حقوق الانسان في المجلس الاوربي. هكذا خسرت وتخسر المؤسسة الدينية كثيرا من مصداقيتها في اطار نموذج العصر الحديث والثورة المعلوماتية!

العلمانية مبادئ لتنظيم المجتمع يأتي في مقدمتها احلال مفهوم المواطن محل مفهوم الرعاية، واعتبار ان الشعب هو مصدر السلطات، ولا بد من ضمان حرية التفكير والبحث. وتدعو العلمانية الى فصل الدين عن الدولة، لأن السلطة شأن بشري والبشر احرار في التشريع لأنفسهم، لكنها لا تنفي الدين كتفكير حر مستقل.

من جهة اخرى، يبدو ان هناك خلط لدى منظري الاقتصاد الاسلامي بين القواعد الاخلاقية التي يفرضها الاسلام في التعامل وبين القواعد التي يضعونها هم ويستوحونها من التراث، ويقولون انها قواعد هذا الاقتصاد. من القواعد التي يضعها الاسلام للتعامل هي :

- 1- استبعاد التعاملات التي تتضمن الربا والترف الحرام والاكساب الحرام.
- 2- استبعاد المضاربة على السلع بمعنى اخفاء السلعة حتى يرتفع ثمنها وهذا يسمى (الغرار) بكسر الغين.
- 3- الابتعاد عن انتاج السلع التي يحرمها الاسلام كالخمور وغيرها.
- 4- الاخذ بنظام الضريبة الاسلامية او الزكاة.
- 5- الزكاة والجزية والنفقة والخمس والخراج والكفارات والنذور وما سواها، تهدف الى توفير شروط كرامة انسانية وحمايتها من الانزلاق في اتجاه الضياع، وتجبى في جميع الانماط التي يحصل فيها تراكم بسبب سوء التوزيع حتى لا يشعر المحرومون بالحرمان!
- 6- الالتزام بالقواعد الاقتصادية الاسلامية في القروض، استخراج المعادن، الأجرة، المضاربة، المزارعة والمساقاة، الحمى، الصيد، الاحتشاش، احياء الموات، الهدايا والهبات، الصدقات، ثروة ووظائف بيت المال، الخمس، الجزية، الانفال، مال الخراج، المقاسمة، نظام الارث، توزيع التركة.

برزت الكتابات الاقتصادية الاسلامية النظرية الهامة واسط القرن المنصرم، ثم ما لبثت ان توسعت بعيد الثورة الاسلامية في ايران، والشروع بانشاء البنوك الاسلامية، ومنها:

1. "الاسلام والملكية" /1944/ محمود الطالقاني.
2. "العدالة الاجتماعية في الاسلام" /1958/ سيد قطب.
3. "اقتصادنا" /1959/ محمد باقر الصدر.
4. "اشتراكية الاسلام" /1959/ مصطفى السباعي.
5. "الاسلام ثورة اقتصادية" /1979/ محمد تقي المدرسي.
6. "فقه الاقتصاد" /1980/ محمد الحسيني الشيرازي.
7. "الاقتصاد السياسي المقارن" /1980/ محمد الحسيني الشيرازي.
8. "نظرية القيمة العمل والعمال والعدالة الاجتماعية في الاسلام وفي المذاهب والنظم الوضعية - دراسة مقارنة" /1981/ الح كركر.
9. "البنك اللاربوي" /1983/ محمد باقر الصدر.
10. "تحرير الوسيلة" /1987/ الخميني.

بداية الستينيات من القرن المنصرم، ومع انتشار العقائد الاسلامية والشيعية التي تدعو الى اقامة الحكم الاسلامي العالمي العقائدي، لتنظيم جباية الخراج وتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمادية والروحية، ظهرت الدراسات النظرية الاولى عن الاقتصاد الاسلامي والسياسة الاقتصادية الاسلامية! ولم تخلو "الاسس" التي وضعها محمد باقر الصدر عام 1960 من اهداف ذات طابع خيالي ارادوي بحت سعت الى تجاوز المدارس الشيعية القروسطية والمعاصرة في مسألة الشرعية السياسية.

دافع محمد الحسيني الشيرازي عن حق الملكية الخاصة في كل زمان ومكان وعن العلاقات العبودية والاقطاعية والرأسمالية وعن النظام السياسي الملكي، وترجم آرائه لاحقا في مؤلفات اهمها "فقه الاقتصاد" و"الاقتصاد السياسي المقارن"، كما واف السيد الشيرازي ثورة 14 تموز 1958 المجيدة بالانقلاب العسكري في الوقت الذي افصح فيه السيد محمد باقر الصدر عن آرائه الاقتصادية في كتابه

المعروف "اقتصادنا" ودافع عن العلاقات الإقطاعية، إلا أنه دعى إلى إجراء الإصلاحات الجزئية التي تقيد سوء استخدام الملكية الرأسمالية في إطار ملكية دولة وملكية خاصة. أما السيد محمد تقى المدرسى ابن اخت السيد الشيرازي فتفرد بأرانه الداعية إلى إشاعة التعاونيات في المجتمع مع شيء من النزعة البورجوازية الصغيرة.
كان اختلاف الآراء الاقتصادية واضحاً في كل الأدبيات والكتابات الاقتصادية الإسلامية ومع اختلاف التحديات التي واجهت المجتهدين، وبات اليوم يضم آراء واسعة متباينة ومتناقضة مهلهلة قابلة لشتى أنواع التفسير والتأويل، وتتشرك جميعها في الدفاع عن فقه المعاملات وتطعيمه بهالة من العسكرة والحداثة وتجاوز المحددات الشعبية، والاضطرار إلى تطبيق المحرمات الأخلاقية وتحليل بعض المحرمات تحت مختلف المسميات! مثلما فعل السيد محمد الحسيني الشيرازي الداعية لاقتصاد السوق الحر مع الربا، فبدل اسم المرابي إلى مقرض والربا إلى ربح!

واستهدفت جميع الدراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي أعلاه الدفاع عن مجاميع المصالح المتحالفة مع كبار ملاك الأراضي والشيوخ (مواقف الصدر والشيرازي) عام 1959 والمصالح التجارية (موقف الشيرازي) عام 1964، وكذلك الإقرار بالطبيعة اللاعضوية لعمليات الإنتاج والتوزيع والتداول في الاقتصاديات الحديثة كأنعكاس لوظائف الدول الريعانية والمنظومة البدوية الشرق أوسطية، وإعادة إنتاج للاخلاقيات العامة السائدة في المجتمعات الزراعية، وضمان انسيابية جباية الضرائب الدينية!

الاقتصاد الإسلامي كان رد فعل انفعالي على انتشار النظريات الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية ومحاولة لسد الفراغ الذي عانى منه الفكر الإسلامي، وهاجمت كل الدراسات الاقتصادية الإسلامية النظامين الرأسمالي والشيوعي وحاولت أن تفند النظريات الاقتصادية السائدة. وبعد أن فقد "فقه المعاملات" الكثير من صدقيته وصلته بالواقع، بات الاقتصاد الإسلامي اليوم، في حقيقة الأمر، اقتصاداً رأسمالياً جانراً، مثله مثل الاقتصاد الذي وضع أسسه المعاصرة "آدم سميث" في كتابه ثروة الشعوب في نهاية القرن الثامن عشر. والبنود التي تتضمنها قواعد الاقتصاد الإسلامي مثل الصدقات والأوقاف وتغليب المنفعة العامة على الخاصة ومراقبة السوق والشفافية وطابع "الخيرية" هي ذاتها، وإن بمفردات ومسميات مختلفة، التي شكلت مطالب الثورات والحركات التي طالبت بتغيير قواعد النظام الاقتصادي "المركنتيلي" المتوحشة. وتواجه النخب البورجوازية الإسلامية قضية صياغة المؤسسة الدينية بالشكل الذي يتلائم في الأخلاق والنظرة الاجتماعية مع حاجاتها المجتمعية! والأصولية الإسلامية لازالت تغذي العناصر الضيقة المناهضة للرأسمالية ومعارضة التحولات الاجتماعية التي تتجاوز الرأسمالية وتغذي المحافظة ومقاومة التجديد، في نفس الوقت، وهذا ما لا يجيزه العقل والمنطق، وتعتقد هذه الأصولية أنها وحدها تمتلك الحقيقة فترى العالم بمنظوري الملائكة والشيطان أو الأبيض والأسود!

النظام الاقتصادي الإسلامي في الواقع هو الإسلمة "الأخلاقية في الأساس" أو اللبوس الأخلاقي الديني لكل نظام اقتصادي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج! مثال على ذلك، ما يذكره المفكر الإسلامي حسن الشيرازي مؤسس الحوزة العلمية الزينية، وهو أخ للسيد محمد الحسيني الشيرازي في كتابه "الاقتصاد": "لعله من المؤسف حقاً أن ينطلق علماء الاقتصاد الغربي من المفاهيم المادية اللا أخلاقية عن الحاجات التي ترغب فئات مختلفة من البشر في إشباعها فيعتبرون كثيراً من السلع التي تضر بصحة الإنسان ووجوده الواعي سلعاً نافعة طالما أنها تشبع هذه الحاجات مثل الأسلحة والسكاكين والمشروبات الكحولية والمخدرات التي يتعاطاها الشباب دون تصريح من الأطباء. لقد فقدت المنفعة مفهومها الإنساني السليم وأصبحت صيغة لجميع الأشياء التي تشعر بعض الفئات بالحاجة إليها والتي يقبل المنتجون على إنتاجها وتوزيعها وفقاً لمفهوم الاقتصاد الحر، الأمر الذي يتعارض تماماً مع الرفاهية الاجتماعية بمفهومها الذي يقوم على تحريم الأعمال التي قد تحقق ربحاً لفئة من المجتمع وضرراً لفئات أخرى". ويقول أيضاً (نفس المصدر السابق، ص 236): "أن كل ما نص عليه القرآن وكل ما أوصى به النبي في أحاديثه عن الشؤون الاقتصادية، يبين المبادئ الاقتصادية الرشيدة التي يجب أن يأخذ بها البشر جميعاً لتنظيم علاقاتهم ومبادلاتهم المرتبطة بتدبير أمورهم المعيشية. والنصوص الاقتصادية الإسلامية لا يمكن أن تحقق أهدافها في تنظيم العلاقات الاقتصادية للبشر تنظيمياً عادلاً ورشيداً إلا إذا طبقت ضمن إطار إسلامي عام يقوم على قيم أخلاقية إسلامية وعلاقات اجتماعية إسلامية وطموحات إسلامية تأخذ في الاعتبار التوازن بين ما يستطيع الإنسان أن يحققه في دنياه وما يجب أن يتركه لأخرته".

العدالة الاقتصادية الإسلامية اليوم لا تختلف جوهرياً عن العدالة الاقتصادية الرأسمالية، والتباينات شكلية تتلخصها مثلاً في "الضريبة" و"المنتجات" بحسب ميزان الحلال والحرام كإنتاج الخمر، و"أخلاق العمل والاستثمار" كالرفق بالعمال واحسان معاملتهم، و"المواضع الاقتصادية" التي لا يحق للفرد تملكها كالمناجم والفارق الأساسي بين النظام الاقتصادي الإسلامي والنظام الاقتصادي الرأسمالي هو الموقف من الربا كظاهرة اقتصادية اجتماعية تاريخية! وكتجسيد لعلاقة استغلال بين إنسان وآخر، يفرض بها الطرف الأول شروطاً مجحفة على طرف ثاني يحتاج إلى المال ليُلبي حاجة أساسية له، كقائدة على هذا المبلغ! وتحريم الإسلام لـ "الربا" عالجها شكلاً أصحاب الثروة عبر استثمار ثرواتهم النقدية مباشرة في التجارة وبقيّة أوجه

الاستثمار الاقتصادي، لينتفي الرأسمال الربوي الطفيلي! يقينا ان الربا كظاهرة تاريخية نشأ مع ولادة المال كوسيلة لتبادل البضائع وللدخار!

تخدم البنوك الإسلامية التطور الطفيلي (ماهية الفرق بين سعر الفائدة (Rate of interest) والربا (usury)) لأنها مؤسسات مالية تعمل من أجل الربح، فهي تجمع الأموال غير المستثمرة وتحولها إلى أموال يمكن أن تستثمر، ليحصل صاحب المال غير المستثمر على فائدة، ويحصل صاحب المال المستثمر على فائدة، ومن خلال تنسيق العمليتين يحصل البنك أيضاً على فائدة. والمرابحة والمشاركة والمضاربة، في النهاية، هي أرباح يتم الحصول عليها من تداول المال في السوق وليس في محراب التدين الإسلامي. معروف أن الربا هو جوهر النشاط المصرفي الرأسمالي، ولا يوجد نشاط مصرفي إسلامي يختلف عن النشاط المصرفي الرأسمالي! أي أن البنوك الإسلامية ليست في الواقع سوى مؤسسات مالية رأسمالية يملكها كبار الأثرياء ويتأكد فيها الربا مهما سعت إلى اظهار العكس! بل موضوعياً هي مضطرة إلى تحليل الربا المحرم تحت مختلف المسميات "إيران سمته اتعاب"! والبنوك الإسلامية هي الأكثر استغلالاً وربحاً الطائل مستمد من اقتصاد السوق والعرض والطلب، ومن استغلالهم لخشية كثير من المسلمين من أن يقعوا في الربا!

الاقتصاد الإسلامي أو اقتصاد المسلمين مثله مثل غيره من الاقتصاديات يقوم على التجارة والتي تعني تبادل المنتجات بين الناس (بيع وشراء)؛ وطالما أنها تجري في ظل الملكية الخاصة فإنها لا بد وأن تصبح مصدراً مباشراً للدخل بالنسبة للتجار، وهدفها الرئيسي هو الربح، وحتى يتحقق الربح لا بد أن يبيع التاجر بسعر أعلى مما يمكن، وأن يشتري بأرخص ما يمكن. بالطبع، تلقى التجارة التي تقف في طليعة التراتبية المهنية تشجيع الفقه والشريعة الإسلامية في عدم التسعير وترك الأسعار خاضعة لأوضاع السوق وتشجيع الاحتكار مما يسهم شئنا أم ابينا في تعميق التفاوت الاجتماعي وتوسيع نسب التضخم والتمركز المالي! وتتضمن الأحكام الفقهية المختصة بأصول الاتجار والكسب قيوداً لا تتلائم مع مطلب النشاط التجاري الحر والمتساقط مع نزعة الربح المتأصلة في التجار. وتسهم المضاربات التجارية الدولية في نمو الروح الرأسمالية لدى الأنظمة الاقتصادية الإسلامية الحاكمة ونخبها الأرستقراطية والاستحواذ على تراخيص التجارة مع الجميع! وهنا يتضح بجلاء أن التجارة في الاقتصاد الإسلامي خداع يجيزه القانون!

التضخم والغلاء وارتفاع الأسعار والركود والبطالة والفقر والافقار وانحسار فرص العمل وندرة الاستثمارات والافلاس المتتالية والمديونيات هي اليوم اهم سمات ما يسمى بالاقتصاديات الإسلامية، خاصة في المنظومة البدوية الشرق اوسطية وايران والعراق وتركيا والباكستان...! وعليه ليس هناك شيء اسمه اقتصاد اسلامي منزه ومقدس ومنزل ومعصوم، وبمنأى ومنجاة عن تقلبات السوق وتجاذباته والعوامل الاقتصادية الأخرى الصارمة! فمع الانفتاح العولماتي وتداخل هياكل الاقتصاد ووجود الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقارات ذات الأذرع الاخطبوطية في كل زاوية من زوايا الاقتصاد العالمي، والناجم عنها ارتباط وثيق للبورصات والبنوك في جميع دول العالم، وارتباط اقتصاد الدول الاعضاء في منظمة الأوبك بالدولار الأمريكي، والتداخل في كافة اشكال المناجزة والمضاربة والتداولات، فإن الاقتصاد عبر العالم يخضع اليوم لقوانين السوق الواحدة الموحدة، ولا علاقة لها بالغيب وبالسماء وبخطاب الحكام، حيث تتشابك وتترابط وتتصل وتتداخل الاقتصاديات فيما بين بعضها البعض بمنظومة من العلاقات الادارية والاجرائية والبيروقراطية المعقدة تجعلها جميعها تتأثر هبوطاً وصعوداً ازدهاراً او افلاساً.

راجع: "ثورة 14 تموز المجيدة والاقتصاد الإسلامي" /سلام ابراهيم كبة/ الحوار المتمدن

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=312695>

- في حوار أجراه يوسف محسن مع الدكتور عيد الحسين شعبان في مركز النور للدراسات، 2012/6/20، يذكر شعبان: "إن القمع والارهاب ساهما في منع تكوين مفكرين ماركسيين في العراق، على خلاف مصر ولبنان وسوريا: مثل محمود أمين العالم، فؤاد مرسي، الياس مرقص، ياسين الحافظ ومهدي عامل وكريم مروة وفواز طرابلسي وآخرين، لكن ذلك لا يعني أن الماركسية العراقية لم تنجب مفكرين أو أنها لم تكن "ولوداً". وكان واحداً من النماذج التي يمكن إطلاق صفة مفكر عليها هو عامر عبدالله وهو شخصية اشكالية في الحركة الشيوعية، امتاز بقلم رشيق ولغة جميلة، أقرب إلى الأدب وفكر عميق وإطلاع واسع، لكن انصرافه للعمل الحزبي وانخراطه في التكتلات والصراعات استهلكت الكثير من طاقاته وفيما بعد تفرّغه إلى العمل الوظيفي والوزاري، وبتقديري أن الشيء الأهم هو ما تعرّض له في حياته الحزبية من ضغوط ومحاولات إبعاد لم تكن بعيدة عنها بعض طموحاته الشخصية، وهكذا خسرتنا مفكراً كبيراً وواعداً بسبب الصراعات والخصومات والأحقاد التي نالت منه كثيراً، حيث قضى آخر أيام حياته لاجناً وحيداً ومنكسراً في لندن التي توفي فيها العام 2000.

وإذا أردنا استعراض بعض المفكرين الماركسيين، فيمكن ذكر عبد الفتاح ابراهيم أحد أبرز مؤسسي جماعة الأهالي العام 1932 وكاتب منهجها " الشعبية" وصاحب كتاب "على طريق الهند" الصادر العام 1935 والعديد من المؤلفات وكذلك د. ابراهيم كبة ود. محمد سلمان الحسن المفكران الماركسيان الرياديان والأكاديميان من الطراز الأول، ولهما عشرات الكتب والمؤلفات والترجمات وقد حافظا على استقلاليتهما، وقدا أطروحات في غاية الأهمية وفي ظروف لم تسمح بالنشر أو الكتابة أو حرية التعبير، لكنهما تركا تأثيراتهما الكبيرة على الفكر الماركسي العراقي وإلى حدود معينة العربي، وعلى الوسط الجامعي والأكاديمي، وإن كان هناك حدوداً عاماً إزاء التعامل مع المفكرين والمثقفين، لاسيما إذا كانوا من مواقع مستقلة أو انتقدوا التيار الحزبي السائد وقياداته. وهو الأمر الذي ظل مشتركاً لجميع القيادات في الأحزاب الشمولية، مهما كانت تسميتها.

كان فهد واعياً لدور قوى التحالف المعادي للفاشية، لاسيما بانضمام الاتحاد السوفيتي، ولذلك ركّز جهود الحزب خلال تلك الفترة في فضح النازية والفاشية فكراً وسياسياً مبيّناً خطرهما على الشعوب، بما فيها العربية. وبحكم التقاطه للحلقة المركزية في النضال فقد خفّض من نبرة العداء لبريطانيا، كان فهد يتبرّم من الدعوة لتوسيع الديمقراطية ويتطير كثيراً من النقد ويتعامل تحت زعم ظروف العمل السري بأوامرية وفردية شديدة، فيقبل ويقدم أعضاء إلى اللجنة المركزية دون استشارة أحياناً أو بزعم وحدة الإرادة والعمل، وكانت الاشتراكية أقرب إلى حزمة من المبادئ السياسية والجذابة التي تمنح الإنسان الوعد بالسعادة والرفاه وإلغاء الاستغلال وتحرره من الظلم، وقد أشرت إلى طغيان الأسلوب المدرسي في عرضها، لاسيما عبر عمليات تأويل شعبية أحياناً، خصوصاً لواقع عراقي معقد ويعج بالكثير من المتناقضات، الدينية والطائفية والقومية واللغوية والتشكيلات الاجتماعية الاقطاعية والعشائرية والتدخلات الخارجية والمعاهدات والاتفاقيات المجحفة والمذلة..".

- في مركز النور للدراسات كتب لطفى شفيق سعيد "طوفان الماء والذكريات - الحلقة الثالثة"، 2012/9/5.. جاء فيها: "ان كل ما يذكر هو من الذاكرة وعن احداث مر عليها اكثر من نصف قرن فمعدرة اذا ماورد فيها ما يشير الى عدم الدقة! العام هو 1954، والتاريخ هو شهر تشرين ثاني والمكان الرستمية والكلية العسكرية النائمة على ضفة نهر ديالى، ونحن في السنة الثانية والتي يطلق عليها الصف المتوسط! واول المفاجئات هو وجود احد الطلبة من فصيلنا والمدعو طارق طه درويش قد اعتقل خلال العطلة الصيفية وادع غرفة التوقيف في الكلية ووربطت يده بجامعة يد حديدية في شبك غرفة التوقيف! ولم يمر وقت طويل على استئناف الدراسة حتى اعيد للالتحاق بفصيله ونظرا لما تربطني به من صداقة وعلاقة خلال السنة الاولى والتي بنيت على التوافق في وجهات النظر وما لمح به من آراء تشير الى انتمائه لتنظيم يساري او قد يكون احد تنظيمات الضباط الاحرار ولو انه لم يصرح به في بادئ الامر، لكنها اتضحت بعد ان توطدت العلاقة بيننا وتعززت الثقة من خلال الطروحات والافكار التي تشير الى تبني الفكر الاشتراكي والانحياز الى قضية الطبقة العاملة والمحرومين والذين يمثلون الغالبية العظمى من الشعب العراقي.
- ونظرا لتعزز او اصر الصداقة بيننا استفسرت منه عن سبب توقيفه خلال العطلة فذكر لي انه كان يحضر اجتماعا في الكاظمية ضم عديد من الضباط المنتمين لتنظيمات الضباط الاحرار في بستان عائد لأخو الزعيم الركن اسماعيل العارف والذي تبين مؤخرا انه كان يمثل سكرتير اللجنة العليا لتنظيمات الضباط الاحرار! وقد انفض الاجتماع قبل ان تصل قوى الامن اليه والتي كانت على علم و دراية به وعن طريق وشاية احد الاشخاص! الا ان الطالب طارق طه كان قد تأخر عن مغادرة المكان فوقع بيد عناصر الامن! وبعد معرفة هويته سلم الى الانضباط العسكري والذي بدوره ارسله الى الكلية العسكرية! وبعد التحقيق معه انكر وجوده في ذلك الاجتماع وبين انه كان مستطرقا في ذلك المكان فاخلت اللجنة التحقيقية سبيله وياشر مع اقرانه.
- ومما عزز التمسك في منهجنا الفكري في تلك المرحلة هو ان تلك المجاميع المتمردة على الواقع اخذت تفتش عن اي مصدر ومعين يجعلها بتماس مع التوجه الثقافي والفكر التقدمي ومن هذه المصادر برزت مكتبة الكلية العسكرية! ويظهر ان المسؤولين عنها اما ان يكونوا من العناصر التقدمية او بسبب ما احتوته المكتبة من تلك الكتب قد تستخدم كمؤشر على الطالب الذي يقتنيها وكمصيدة لاصطياد العناصر السياسية! ويظهر ان الرأي الاول هو الصحيح حيث لم يبلغ على اي واحد ممن كان يقتني تلك الكتب. ومن الكتب التي كانت تحتويها المكتبة والتي تعتبر في ذلك الوقت من الكتب الممنوعة والمحرضة هي كتاب "النفط مستعبد الشعوب" وكتاب "من هنا نبدأ" و"هذا هو الطوفان" والكتابان الاخيران للكاتب المصري ذو التوجه الديني خالد محمد خالد، وهو خريج جامعة الازهر وشخص معمم! وبذلك اخذت هذه الكتب وغيرها تنتقل من طالب لآخر ولم تستقر او تعاد الى المكتبة! واكثر من ذلك فقد تشجع الطلاب على جلب كتب ودواوين شعر لشعراء معروفين باتجاههم اليساري عند عودتهم من الاجازة الاسبوعية والتي كانت تغزو مكتبات العراق آنذاك! ومن هذه الكتب اليسارية كتاب "كهان الهيكل" لجورج حنا! وان هذا الكتاب لاقى روجا عندنا وطالبنا من جميع من هو بالتوجه المذكور ان يقرأه! وصادف في احد المرات ان دق بوق التجمع وليس بوقته المحدد فتجمع الطلاب في ساحة التجمع

الداخلية وخبنا ان الاجراء قد يكون للتحري عن امر معين! وكنا نعرف ان كتاب كهان الهيكل قد اخذ دوره عند صديقنا الطالب كامل حسن و كان يطالعه خلال الاستراحة ولم يتسن له اخفائه في مكان آمن بل اخفاه في داخل قمصته! والغريب ان الامر قد صدر بفتح ازرار قمصلات جميع الطلبة المتجمعين في الساحة، وتوقنا حدوث كارثة! واخذنا نراقب الضابط الذي يجري التفطيش! وما ان وصل الى الطالب كامل حتى تخطاه ولم يفتشه! ويظهر ان هناك كانت وشاية حول تداول ذلك الكتاب وبالذات كان المستهدف هو شخص كامل حسن. ولتوضيح سبب تخطي الضابط للطالب المذكور اورد هذه المعلومة المهمة والتي تعرفنا عليها بعد فترة من وجودنا في الكلية، وهي ان عددا لا بأس به من ضباط الكلية كان منتميا لتنظيمات الضباط الاحرار ومنهم العقيد عبد اللطيف الدراجي والمقدم احمد كمال قادر والرئيس عباس الدجيلي والرئيس فائق مهدي والرئيس مهدي علي الصالحي والرئيس مجيد العامري والرئيس جاسم الاسدي والرئيس جلال احمد فهمي والرئيس سعيد صليبي والرئيس فاضل السافي، ولم يكن جميع هؤلاء هم من التيار اليساري بل كان اكثرهم يعمل من اجل تغيير النظام والتخلي بالروح الوطنية، وان ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958 قد كشفت انتماء الضباط المذكورين والذين كانوا بتماس مع ما يجري في الكلية، ومنها تلك الحادثة التي ذكرتها بخصوص الكتاب! ولكن مما يؤسف له هو ان الخلافات قد دبت بين تلك المجاميع وغيرها وفي مواقع اخرى من وحدات الجيش بعد نجاح الثورة وبعد ان كانت حياتهم معرضة للخطر... حتى وصلت الخلافات بينهم بعد ذلك الى صراعات دموية وتصفيات جسدية واصبح اصدقاء الامس اعداء اليوم ومنهم من ادخل السجن ومنهم من مات تحت التعذيب او الاعدام، واقلها احالة المنات من خيرة الضباط على التقاعد وبسابقة لم تعدها جيوش العالم. والذي اذكره ان الرئيس عباس الدجيلي والرئيس جلال احمد فهمي قد ماتا تحت التعذيب في قصر النهاية ومعهم الكثيرون بعد انقلاب 8 شباط عام 1963 الدموي. ولمعرفة ثمن الوطنية التي قدمها هؤلاء المغدورين انهم كانوا يعملون بكل سرية وكتمان قبل الثورة وانهم تحملوا كراهية وحقد الطلاب عليهم بسبب سلوكهم المغاير لطبيعتهم حفاظا على سرية التنظيم!

يقول الروائي الالمانى والفنان الحائز على جائزة نوبل للاداب عام 2000 غونتر غراس صاحب رواية طبل الصفيح وقبو البصل(ان الادب الحقيقي للحرب او في الاوقات الدامية يولد في زمنها وقسوتها وخوفها ويبقى حبيس الادراج والزوايا المخفية عن الانظار لحين زوال العاصفة واختفاء صناع الحروب والتعسف ويطل بوجهه الحقيقي الراض). وهكذا كان حال الذين عملوا بصمت وكتمان.

ان ما زاد من جذوة عمل الطلاب في تلك الفترة ورفع درجة حماسهم واصرارهم على العمل بالاتجاه الذي اختاروه هو وصول كوكبة من السياسيين والتمثقيين اليساريين الى الكلية والذين سيقوا لاداء خدمة الاحتياط ولو انهم كانوا باعمار كبيرة ضننا من السلطة بان هذا الاجراء القمعي سينتهي عن الطريق الذي اختطوه لانفسهم ومن هؤلاء كل من الاقتصادي الماركسي الدكتور ابراهيم كبة والدكتور بعلم التاريخ فيصل جري السامر والدكتور طلعت الشيباني والشاعر عبد الوهاب البياتي وغيرهم آخرين ومعظمهم كان قد رشح عن القائمة الديمقراطية في انتخابات عام 1952

ومن الامور الغريبة ان يكون الضابط المسؤول عن تدريبهم هو الرئيس ودود محمد بسيم، وهو اخو عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي زكي محمد بسيم الذي اعدم في عام 1949، اما الذي استفدناه من هذه المجموعة هو تقربنا من المكان الذي كانوا يشغلونه في حانوت الكلية وهو عبارة عن مكان صغير لا يتعدى بضعة امتار مما يتيح لنا الاستماع لما يدور بينهم من احاديث وتعليقات كانت جميعها تصب في انتقاد النظام القائم وبعض الاراء التقدمية والافكار الماركسية.

يقول مؤسس الحزب الاشتراكي الايطالي حول ما اسماه بانقلاب اكتوبر وهو يعني ثورة اكتوبر الاشتراكية(ان الفكر الاشتراكي موجود عند البسطاء والفقراء وان ادواتها موجودة عند المتفقين التقدميين). كما وان الفترة المخصصة للمذاكرة المسانبة كانت هي السبيل الجيد لتبادل الاراء والعمل من اجل استكشاف العناصر التي يمكن الركون اليها! وهناك فسحة من الحرية التي تمكننا من ممارسة تلك الطقوس حيث تتحول مسؤولية المراقبة وفرض النظام الى الطالب الاقدم من الصف المتقدم! ويكون برتبة عريف او رئيس عرفاء تلميذ! وكثيرا من الاحيان يغض النظر عما يدور في المذاكرة بشرط ان لاتتعدى الاصوات خارج قاعة المذاكرة . ان هذه الاجواء قد مهدت الطريق لاتخاذ خطوات اوسع باتجاه خلق مجموعة من الطلبة المتحمدين والمتفقين على هدف واحد معين وهو التغيير! انتهى.

بغداد

2012/10/15